

المقاولة النسائية والتنمية الاقتصادية في الجزائر : الواقع والتحديات (دراسة ميدانية لولاية تلمسان)

أ. بوزيدي سعاد

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

الملخص :

أصبحت المرأة المقاولة تحظى باهتمام متزايد في مختلف دول العالم ومنها الجزائر خاصة أن المرأة اليوم تمثل 49.5% من مجموع السكان وبالتالي تفعيل مشاركتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تحقيق التنمية بكل جوانبها (مكافحة الفقر، البطالة..). لذا قمنا بدراسة واقع المرأة في القطاع الخاص بإظهار مكانة المقاولة النسائية والدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية، من خلال عوامل اختيار المؤسسة والملائم الاقتصادية والاجتماعية ونماذج تسير المؤسسات المنشأة من طرف المرأة وفي الأخير نتعرف إلى مختلف التحديات التي تواجهها خاصة التحديات الخاصة بنوع الجنس.

الكلمات المفتاحية : المقاولة النسائية، المقاولة الاجتماعية، المؤسسة المصغرة، التنمية الاقتصادية، المرأة.

Résumé :

la femme entrepreneur reçoit une attention accrue dans divers pays à travers le monde , y compris l'Algérie , en particulier la femme représente aujourd'hui 49,5 % de la population totale et ainsi activer sa participation a un impact sur l'activité économique et social et conduit au développement dans tous ses aspects (la lutte contre la pauvreté et le chômage ..) nous avons étudié la situation de la femme dans le secteur privé en montrant l'importance de l'entrepreneuriat féminin et le rôle qu'ils peuvent jouer dans le développement, à travers les facteurs de choix de l'entreprise et les caractéristiques des modèles économiques et sociaux et les modèles de gestion dans les entreprises créées par la femme. Dans ce dernier, comme dernier point, ont va reconnaître les différentes difficultés rencontrées par la femme entrepreneure en particulier de sexe

Mots clés : entrepreneuriat féminin, entrepreneuriat social, micro entreprise, développement économique, femme

مقدمة :

تشكل المقاول استثمارا تنعكس آثاره على التشغيل انعكاسا هاما، حيث يتيح الفرصة لخلق فرص للتشغيل، واليوم يعتبر الباحثون إنشاء المقاولات من أنجح الوسائل للوصول الى التنمية، وتبرز مكانة المقاول ودور المقاول في المجتمع من خلال إبراز ما لها من أهمية إستراتيجية ومن مسؤولية النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ميداني التشغيل وتأهيل الشباب. واعتبار المرأة جزءا من فئات المجتمع، حيث تمثل أكثر من 70٪¹ في التمثيل السكاني فقد حظيت باهتمام كبير في الفترة الراهنة من طرف الاقتصاديين والسياسيين باعتبارها تشكل قوة داعمة للتنمية.

هناك أيضا إدراك بأن تحسين أوضاع العمل بالنسبة للنساء وإزالة العراقيل ذات الصلة بالنوع الاجتماعي التي تواجه النساء صاحبات المشاريع الحرة في العديد من البلدان الفقيرة أمر ضروري للقضاء على الفقر. ففي أمريكا التي تعتبر من أكثر الدول تشجيعا لسياسة المؤسسات المصغرة والصغيرة، بلغ معدل التمويل السنوي الذي تقدمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمؤسسات الأعمال الصغيرة جدا أكثر من 160 مليون دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة، كان أكثر الثلثين المستفيدين من التمويل هن نساء، هذا ما يؤكد الدور الهام لهن في المنظمة وبالتالي في الاقتصاد². وفي الجزائر هناك عدة وكالات لمساندة وتمويل هذه المؤسسات بما فيها المرأة والتي تتجه إلى المؤسسات العائلية والمصغرة.

وللوصول إلى معرفة واضحة للمرأة المقاول مستندي على معرفة موقف وسلوك هذه الظاهرة، يمكن أن نطرح التساؤل : ماهي محددات واقع المقاول النسائية ووضعيته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وللتفصيل في الدراسة أكثر قمنا بدراسة ميدانية لـ 90 مقاول نسائية على مستوى ولاية تلمسان (الجزائر) من خلال توزيع الاستبيان.

1- تطور مفهوم المقاول في الفكر الاقتصادي

هناك العديد من النظريات الاقتصادية المنافسة ظهرت لتوضيح المقاول ووظيفة المقاول في الاقتصاد، وقد كان الاقتصادي الفرنسي Richard Cantillon (1755) أول السباقيين إلى تعريف المقاول «كالشخص الذي يشتري السلع بسعر معروف من أجل إعادة بيعها فيما بعد بسعر غير معروف، مستندا بذلك على المخاطرة»، أي أن المقاول طبقا لـ Richard هو الفرد الذي يتحمل الخطر في إدارة أعمال تجارية لحسابه الخاص بهدف الربح، وهذا عكس ما كان سابقا. وقد ترجم مصطلح المقاول إلى اللغة الانجليزية تحت عدة مسميات منها التاجر Merchant، المغامر Adventure، ورب العمل، إلا أن المعنى الحقيقي للمقاول بقي متبوعا للمشروع الذي أنجزه وأصبح بذلك يعرف بـ «مطلق المشروع».

بعد ذلك، جاء الاقتصادي الانجليزي Jean Baptiste Say (1767-1832)، وهو يعتبر أب الروحي للمقاول إذ يعتبر مفهومه الانطلاقة الحقيقية لإعطاء دور محدد للمقاول في التطور الاقتصادي. وإضافة لتعريف Richard، أكد Say أن المقاول يجب أن يكون أيضا زعيما

Leader، أي أن يكون له القوة الدافعة التي ستدمج الناس الآخرين لكي يبنوا منظمة منتجة، طبقا له المقاول يعمل لحسابه الخاص بإنتاج وسائل جديدة إما بخلق منتج جديد أو زيادة الإنتاج مقارنة بما كان عليه سابقا.³

في القرن 18 و19، أحرز مفهوم المقاوله والمقاول تقدما كبيرا في النظريات الاقتصادية، وارتبطت أهميتها بالثروة الصناعية، خصوصا في إنجلترا على يد الكلاسيك كل من Adam Smith, David Ricardo, et John Mill، فقد قدموا مفهوما أوسع لإدارة الأعمال Business management ففي كتابه 'مبادئ الاقتصاد' سنة 1890، قدم Alfred Marchall أربع عناصر (عوامل) للإنتاج هي: الأرض، العمل، رأس المال والمنظمة، ويعرف المنظمة على أنها «العامل الذي يضم أو يجمع بين العوامل الأخرى وينسق بينها»، وطبقا له وراء هذا التنظيم يوجد دائما المقاول ليقود التنظيم إلى نهايته [Burnett 2000]. كما قدم الاقتصادي الألماني J.H. Von Thunen فرضية التردد في القرارات الاقتصادية، وقد عرف الربح كشكل خاص بالدفع، وربح المقاول هو مكافأة المخاطرة. ثم قام Frank Knight بتطوير هذه الفرضية، وطبقا له الربح هو دخل متبق مدفوع للمقاول لتأمين التكاليف، ووظيفة المقاول بالنسبة له ليست تنظيم الإنتاج ولكن أخذ حكم على المستقبل المتوقع. في هذا القرن معظم النظريات أعطت أهمية لوظيفة المقاول في تطور نمو الإنتاج بالإضافة إلى دوره في الاقتصاد العام.⁴

أما الرؤية الحديثة لوظيفة للمقاوله كانت مع بداية القرن 20، إذ جاءت نظرية جديدة بمفهوم متطور وجديد يوضح وظيفة المقاول في التطور الاقتصادي. حيث أن Schumpeter الذي انفصل عن اعتبارات الاقتصاد التقليدي، ليوضح في كتابه «نظرية التنمية الاقتصادية» أن المقاول هو ممثل مركزي للتغيير وهو مسؤول الإبداعات والابتكارات فالمقاول عند Schumpeter خالق الديناميكية التي تخلق السوق وينتج عن ذلك أرباح المقاوله والتي توجد لأنه يمكن أن يعرف ويستفيد من فرص السوق قبل الآخرين. كما يرى أن المقاول مهتد من طرف بيروقراطية المؤسسات الكبيرة. في الثمانينات، برز دور المقاوله الإدارية بسبب التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمات⁵، مما سهل من انتشار الأعمال المقاولاتية، ويقصد بالمقاوله في إدارة الأعمال 'تقديم فعالية مضافة للاقتصاد'، بمعنى آخر 'إدارة موارد مختلفة لتقديم شيء جديد أو ابتكار مشروع جديد'. مع تطور التنمية الاجتماعية الاقتصادية تطور مفهوم المقاوله بشكل كبير، إلى أن وصلت إلى الشكل الحالي حيث يمكن أن نعرفها اليوم «كعملية خلق أو استيلاء على فرصة ومتابعتها بغض النظر عن العوامل المسيطرة عليها حاليا، وهي تتضمن (عملية المقاوله): التعريف، خلق وتوزيع القيمة، المقاوله عمل الإبداع الإنساني»، بمعنى آخر المقاوله باختصار العملية التي يتابع فيها الأفراد الفرص بدون اعتبار العوامل التي تسيطر عليهم حاليا⁶.

2- الفكر المقاولاتي بين المرأة والرجل

إن مختلف الدراسات التي تناولت المقاوله النسائية فرقت بين الرجل والمرأة بهدف الوصول إلى تعريف دقيق للمرأة المقاوله، فهناك من يرى أن تعريف المقاوله هي نفسها

للجنسين، والغالب يجد أن هناك بعض الاختلافات سببها طبيعة كل جنس، والفوارق والأدوار الاجتماعية للرجال والنساء والتي تحددها ثقافة كل مجتمع. لذا حاول الباحثون الاجابة عن التساؤل هل الانوثة هي ميزة او عيب في حياة المرأة المقاتلة ؟ من خلال دراسة أهم الخصائص المكونة للبيئة سواء التمييز على أساس الجنس أو أهمية الشبكات الاجتماعية..... وغيرها. ومن أهم هذه الدراسات نجد دراسة Dina Lavoie (1979) الذي خلص إلى «أن المرأة المقاتلة تعاني من العديد من الأحكام المسبقة مماثلة لتلك الأحكام الصادرة في حق المرأة في سوق العمل»⁷. كما يمكن التمييز بين المرأة والرجل المقاتل من خلال أربع نقاط أساسية جاءت في دراسة كل من Green, hart, Gatewood, Brush et Carter (2003) المتمثلة في :

- صعوبة الحصول على رأس المال ؛

- الاختلاف في أداء المؤسسة ؛

- الوصول على الشبكات ؛

- الموازنة بين العائلة والعمل.

تعريف المقاتلة النسائية في الدول النامية ليس مهمة سهلة لأن هناك عددا قليلا من المنشورات التي تتعامل مباشرة مع النساء المقاتلات في المنطقة مقارنة بالرجل، ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن المرأة قد عملت طويلا في الاقتصاد غير الرسمي، ولم تحظ باهتمام أكاديمي إلا مع التسعينيات.

في ظل هذا التطور ظهر مفهوم المقاتلة الاجتماعية الذي يولي اهتماما أكبر بخلفية المقاتل بحيث ساعد في تعزيز مفهوم أدق للمقاتلة النسائية، خاصة أن المرأة تفضل العلاقات الاجتماعية والدائمة على الربح. ويمكن اعتبار المقاتلة الاجتماعية بأنها «النشاط الذي يبتكر بهدف اجتماعي سواء في القطاع الربحي أو في مجال تنظيم المشاريع الاجتماعية للشركات». أو بالمعنى الضيق «ظاهرة توظيف الخبرات والمهارات التجارية القائمة في السوق في القطاع غير الربحي»، وجميع التعاريف تشير إلى أن الحقيقة وراء المقاتلة الاجتماعية هو خلق قيمة اجتماعية بدلا من الثروة الشخصية والذي تأسس على خلفية المشاكل الاجتماعية (Reis,1999, Thompson,2002). كما أدمج المفكرون مقارنة النوع genre في مجال المقاتلة لتحديد الفوارق وتسهيل القدرة على اعتماد نهج يضمن المساواة بين الجنسين، وانطلاقا مما سبق تعرف المرأة المقاتلة بأنها :¹⁰ «المرأة التي تكون وحدها أو مع شركاء وتقوم بتأسيس أو شراء أو ترث مؤسسة، حيث تتحمل مسؤوليتها المالية والإدارية والاجتماعية وتشارك في إدارتها اليومية بهدف النمو والربح»، أي اتفق الباحثون على أنها المرأة المالكة والمسيرة لمؤسستها Timmouss 1990

وفق Burke، Belcourt و(1991) المرأة المقاتلة هي¹¹ «المرأة التي تسعى لتحقيق الذات، والاستقلالية المالية والسيطرة على وجودها من خلال إطلاق وإدارة مؤسستها الخاصة». ونجد ثلاث أنواع في الدول النامية من النساء المقاتلات:¹²

- المرأة المقاتلة بالوصاية (بالرعاية)، بمعنى التي تكون تحت الرعاية من البداية سواء من طرف الزوج أو أحد الوالدين أو البنك..... والذي يقوم بمساعدتها للدخول في نشاطها الاقتصادي ؛

- المرأة المقاولة الشابة والمتقفة، وهي المتخرجة من الجامعة، والتي اكتسبت معرفة محددة في مجال التسيير أو مجالات علمية أخرى ؛
- المرأة المقاولة الاجتماعية، التي تقوم بالهروب من المشاكل الاجتماعية بالتوجه الى الاعمال التجارية، غير مهتمة بالمتغيرات والعوامل الاقتصادية.

3- واقع المقاولة النسائية والتنمية الاقتصادية في الجزائر

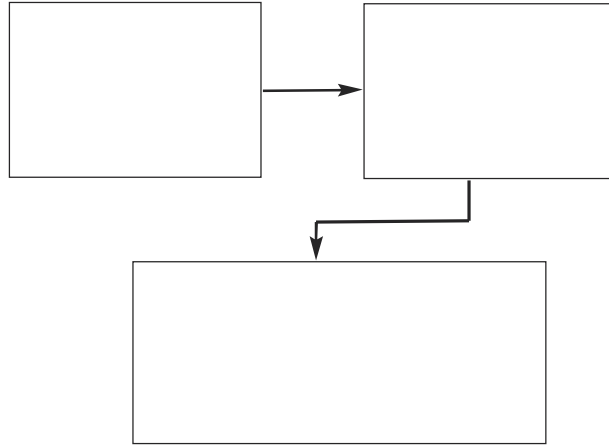
إن واقع المقاولة في فئة النساء يتحدد وفقا لثلاث محددات رئيسية تؤثر في نجاحها ومسيرتها المقاولاتية وتمثل في :

المرأة المقاولة : ان المرأة المحددة الأولى لواقعها، فنجاح المقاولة يتحدد وفق شخصيتها وصفاتها الابداعية وكيفية اختيارها لمؤسستها ونوع مجالها بالإضافة الى خبراتها ومؤهلاتها المهنية والعلمية ؛

المحيط : بمعنى مدى تأثيره على شخصيتها ضمن محيطها المباشر مثل العائلة وتحدد علاقتها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي وقدرتها على تقديم الخدمات ؛

المؤسسة : تتحدد من خلال نوع المؤسسة التي تريد المرأة المقاولة تأسيسها بالإضافة الى نوع الموارد المادية والمالية التي تتوفر طريقة تسييرها للمخاطر والمشاكل ... والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (1): محددات واقع المقاولة النسائية



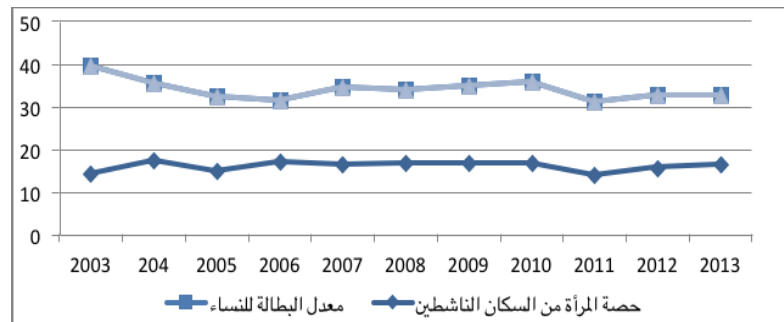
Source : Bahija Amrhar, L'entrepreneurship féminin essai de conceptualisation, cahier de recherche n°2001-04, Ecole des hautes études commerciales (HEC), Montréal, p21.

نجد أن هذه المحددات تنطبق على المرأة المقاولة في الدول المتقدمة والنامية، الاختلاف يكمن في درجة تأثير كل عنصر ففي الجزائر تطور المقاولة النسائية يعتمد بدرجة كبيرة على المحيط مما جعلها

ولمدة طويلة تبقى في الخفاء (القطاع غير رسمي) خاصة في الأرياف، وحتى خروجها إلى القطاع الرسمي تأثر كثيرا بالمتغيرات الحديثة التي مست هذه المحددات، وحتى فيما يخص تأسيس المقاولات من طرف المرأة، أوضحت الدراسات أن الأسباب جراء تأسيس المرأة لمشروعها الخاص تكون إما عوامل الحاجة أو الغرض، وعادة تغطي عوامل الحاجة في الدول النامية والأقل نموا ومنها الجزائر وهي تشتمل بالدرجة الأولى على : العائد الضعيف للأسرة، وانعدام فرص العمل.

كما يعود اهتمام الجزائر في إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية مع بداية الألفية الجديدة، باعتبارها تمثل نصف المجتمع ورفع مستواها وقدراتها وإدماجها في النشاط الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بتقليص الفقر والبطالة، خاصة أن المرأة تمثل 49.5٪ من مجموع السكان وعدد إجمالي يقدر بـ 16934472 نسمة¹⁴ أما نسبة العمالة النسائية فتمثل 16.9٪ من مجموع الكلي للعمالة البالغة 37٪ من مجموع السكان الناشطين دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع غير الرسمي والتي قدرها التقرير الوطني 2008 بـ 51٪، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد تطور عبر سنوات كالتالي :

الشكل رقم 02: بعض مؤشرات العمل النسائية خلال 2010-2003



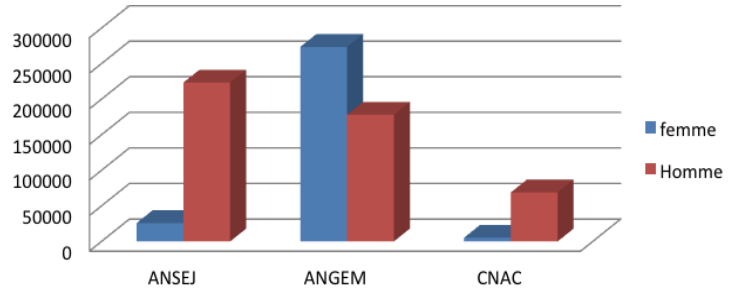
Source :- Hassiba Gherbi, caractéristiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie, 2010, univ paris est créteil, p4. www.erudite.univ-paris-est.fr

الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة 2011-2012-2013

لقد تطورت مشاركة المرأة في سوق العمل بوتيرة ضعيفة من 11.4٪ سنة 1996 إلى ما يعادل 14.3٪ سنة 2010 حيث يرجع ضعف هذه المشاركة إلى عوامل اجتماعية والتي تعود إلى سن الزواج والأطفال (الأمومة)، والنسب وزعت كما يلي : 64٪ في قطاع التربية، 60٪ قطاع الصحة و 50.1٪ في الإدارة مقارنة بالرجال، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد عرف ارتفاعا خلال الفترة رغم أنه سجل انخفاضا سنة 2006 إلى 14.4٪ مقارنة بالرجال ويعود ارتفاع البطالة في فئة النساء إلى نفس العوامل الاجتماعية بالإضافة، إلى أن النسبة ترتفع أكثر عند النساء ذات الشهادات العليا فقد بلغت سنة 2010، 33.6٪ مقابل 11.1٪ عند الرجال يرجع ذلك إلى أنه كلما اتجهنا نحو الوظائف العليا تقل مشاركة المرأة (حسب الشكل العمودي للتمييز الجنسي للعمل) ورغم الانخفاض الطفيف في معدل البطالة سنة 2011 إلا أنه ارتفع في السنوات الأخيرة .

أما في قطاع المقاولة، فإن مشاركة المرأة في الجزائر وباقي دول المغرب (المغرب وتونس) تمثل 22٪ مقارنة بدول الأوربية التي تمثل 63٪¹⁵، والتي تتمركز في المؤسسات الصغيرة والمصغرة وقطاعات الصناعات الحرفية والخدمات والتجارة، وهذا يعود أولا إلى حداثة الاهتمام بهذا القطاع وكذلك بقاء المرأة المقاولة في القطاع غير الرسمي خاصة أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة الأمر الذي يرجعه الباحثون إلى شخصية المرأة التي تفضل الخفاء والاتصال العائلي الذي يطغى على هذه المؤسسات والمحيط المباشر والاجتماعي لها، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى والمتعلقة بالمقاولة بعيدا عن نوع الجنس (مثل الضرائب...) ورغم مرور السنين فإن المقاولة النسائية لا تتعدى 6٪ مقارنة بالرجل وتشارك بـ 14٪ من النشاط الاقتصادي الجزائري (Ansej 2012)، ويمكن تتبع هذا التطور كالتالي :

الشكل رقم 03 : حصة المرأة من تمويل المشاريع المقدمة من الوكالات الخاصة بالمؤسسة المصغرة على غاية 2012/12/31



Source : Bulletin d'information statistique de la PME, 2012, p39,40et41.

مشاركة المرأة المقاولة تبقى ضعيفة مقارنة بالرجل رغم كل الدعم المقدم لها حيث حاليا فالملفات المقدمة على مستوى هذه الوكالة من طرف النساء هي مقبولة 100٪، إلا أن الإقبال عليها يبقى ضعيفا؛ حيث لا تتعدى نسبة المشاريع المنشأة على مستوى Ansej 10٪ بحوالي 25803 من أصل 249147 مؤسسة مصغرة، في حين نجد المشاريع الممولة من طرف CNAC تبلغ 5242 فقط من أصل 74130 مشروع وتبقى المشاركة مرتفعة في ANGEM 61٪ مقابل 39٪ للرجل، ما يعني أن مشاركة المرأة المقاولة في القطاع الرسمي لا تصل إلى الأهداف التنموية المسطرة رغم أنها تساهم في خلق فرص عمل ومحاربة الفقر إلا أن النسبة مقارنة مع ما تمثله المرأة 70٪ من المجتمع يبقى ضعيفا، وبالتالي واقع المقاولة النسائية في الجزائر لا يختلف عن حالة المقاولة بصفة عامة فالقطاع الخاص مازال غير قادر على تعويض المخروقات، ما يجعلنا نتساءل عن ما هي أسباب ضعف مشاركة المرأة وقلة التوجه إلى الوكالات لتمويل مؤسساتها؟ خاصة أن المرأة تواجه تحديات كبيرة وهذا ما سنحاول التعرف إليه من خلال دراستنا الميدانية.

4- التحديات والصعوبات التي تواجه المقاتلة النسائية

إن التحديات التي تواجه المرأة في الدول النامية وخاصة في الجزائر تحد من مشاركتها في التنمية الاقتصادية، حيث تمثل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية (مينا) النسبة الأدنى في العالم، حيث تصل إلى 33 ٪ مقارنة مع المستوى العالمي الذي يبلغ 56 ٪ وبصفة عامة، يمكن تصنيف هذه التحديات إلى قسمين :¹⁶

(1) **التحديات الخارجة (المحايدة) للجنس :** وهي تتمثل بشكل عام في العراقيل التي تواجه المقاتلة (نساء أو رجال) كالقوانين التنظيمات الحكومية، الضرائب، نقص التمويل، سوء الإدارة، البيروقراطية، الرشوة.....

(2) **التحديات الخاصة بالجنس :** وهي التي تواجهها المقاتلات النسائية فقط وذلك بسبب التفرقة في الجنس، كالتمييز لدى المؤسسات المالية، قبول سلطة المرأة...، كما أن العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية تعتبر من أهم الأعقاب التي تواجه المرأة عند إنشاء المقاتلة، وهذا ينطبق تماما في الدول النامية حيث تؤثر سلطة الرجال بشكل كبير على القرارات المهنية للنساء وتدعمها السياسات الحكومية وردود الفعل الاجتماعية، وبالتالي فإن معظم قيود عمل المرأة في مجال الأعمال هي اجتماعية، وتزيد في المناطق القروية وبين الفئات الأقل تعلما. وفي هذا الاطار، هناك مجموعة من الصعوبات التي تظهر بشكل متكرر في الأدبيات. والتحديات التي يمكن أن تواجه المرأة في ممارسة دورها كمقاتلة، أهمها :

– المعتقدات التقليدية : Les convictions traditionnelles

إن المرأة تعاني من التصور التقليدي لدورها في المجتمع، وهذه المواقف لا تزال قائمة، فدراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية (2000) أكدت أن المرأة المقاتلة تواجه الحواجز الثقافية وأن عددا من الحواجز تحول دون دخول المرأة في صناعة وتنظيم المشاريع تعتبر دائرة لا نهاية لها: موقف الثانوي المرأة؛ تدني مستوى التعليم؛ التنشئة الاجتماعية.....

– صعوبة الموازنة بين العمل والعائلة : La conciliation entre le travail et la famille

تظهر دراسة OECD (2000) أن النساء المقاتلات تجدن صعوبة في تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، فمن بين عينة لـ 220 من المتزوجات المقاتلات في أنقرة أخذت تحديد التفاعل بين حياة العمل والأسرة وباستخدام أسلوب العينة العشوائية أجريت معهن مقابلات، حيث تم فحص تأثير عوامل متعددة (الاجتماعية والاقتصادية والشخصية العائلية) على كونها مقاتلة وحالة الصراع بين دورها كمقاتلة وأدوار أخرى في الأسرة، وقد أظهرت نتائج الأبحاث أن النساء يجدن أن المقاتلة لها تأثير سلبي على دورها في الحياة العائلية، في حين تؤثر إيجابا على دورهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفردية. إن أهم العوامل المسببة للإجهاد في الحياة التجارية والعائلية كانت التوقعات المفرطة من أفراد الأسرة والتعب الجسدي. ومع ذلك وجد كل من (Carter, Anderson et Shaw, 2003) أن البحث عن التوفيق بين الحياة الأسرية والمهنية يعتبر المتغير الذي يعزز القرار الإبداعي.

- شروط القرض : Les conditions des prêts

من المعوقات التي تواجه المرأة الارتباط بالتميز في الخطة المالية للقطاع المصرفي الذي يبقى حذرا وغير مقتنع بنجاح ومصداقية النساء في مجال المقاولة. في الواقع وفقا للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أنه في البلدان العربية، المرأة تعاني من عدم المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية.

5- دراسة ميدانية لوضعية المرأة المقاولة في ولاية تلمسان

باتباع المنهج، فإننا سنتطرق إلى التعريف بالمكان الذي تتم فيه الدراسة، أي «ولاية تلمسان» فهي ولاية تقع في الغرب الجزائري وتتربع على مساحة قدرها 9017,69 كم²، وتتوزع فيها 20 دائرة وعلى 53 بلدية، نسبة النمو الديموغرافي في الولاية تبلغ 1.56 ٪. وصل عدد قوى العاملة حسب التقديرات إلى نحو 387115 في 31/12/2013 منها 12693 نساء، ووصل فيها معدل البطالة 9٪ بعدد إجمالي يقدر ب 34340.¹⁷

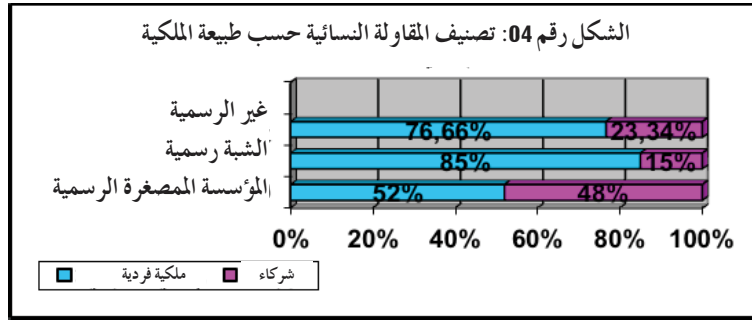
للتوصل الى سمات المرأة المقاولة في الولاية ومدى تأثير المحيط فيها ودورها في التنمية المحلية قمنا بدراسة العينات وذلك بتوزيع 90 استبيان على صاحبات المؤسسات على مستوى ثلاث فئات، النوع الأول يمثل المؤسسات النسائية الرسمية الممولة من طرف ansej وcnac، النوع الثاني يمثل المؤسسات النسائية الشبه الرسمية أي التي تمول ذاتيا ولها سجل تجاري، أما النوع الثالث فيمثل المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الخفي للحصول على بيانات ونتائج دقيقة من جهة وكفاءة هذه الطريقة من جهة أخرى. تتكون عينة البحث من 90 مؤسسة نسائية موزعة بالتساوي على الفئات (الأنواع).

تقديم العينة

- 31٪ من النساء المقاولات في العينة تقع في قطاع الخدمات، 20٪ قطاع التجارة، 25٪ قطاع الصناعات الحرفية ولدينا فقط 12 ٪ في قطاع الصناعة والاشغال العمومية والفلاحة
- 60٪ من نساء العينة دون السن 40
- 32.9٪ شخص معنوي
- 51٪ شخص طبيعي
- أما الباقي غير معروف 16٪
- دون عامل (0 أجير) 49.7٪
- 1-10 عامل 45.1٪
- 10-50 عامل 2.5٪ تحليل طبيعة المرأة المقاولة والنوعية المؤسسة :

بعد تحليلنا للبيانات ونتائج الاستبيان، يمكن القول أن المقاولة النسائية في الولاية تتصف بالاستقلالية خاصة أن غالبية المؤسسات تتوجه الى النوع الثاني والثالث بالإضافة إلى أن

المستوى التعليمي لها متوسط باعتبار أن النساء ذات التعليم العالي يتوجهن الى العمل في القطاع الحكومي، فمثلاً¹⁸ في سنة 2013 بلغت عدد الملفات المقبولة على مستوى ansej 69 ملف فقط من أصل 1614 ملف مقبول اي 4.2٪ معظمها يتوزع في قطاع الخدمات والصناعات التقليدية.

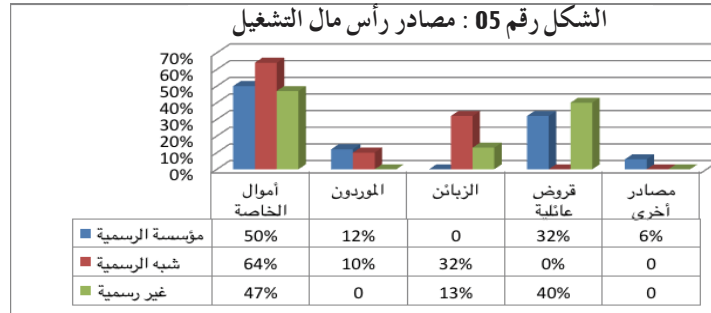


المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بيانات مديرية التشغيل 2013

إن أغلبية المقاولات مهما كان نوعهن فإنهن يفضلن الملكية الفردية والعمل لحسابهن الخاص، وحتى إذا كان هناك شركاء فإنهم ينحصرن في العائلة (مثل الزوج أو الأولاد)، وهذه الخصوصية تنطبق مع نظرية Gilder 1984، ويعود هذا إلى مدى ارتباطهن بالعائلة وعلى التوجه والمستوى الثقافي بالإضافة الى مكان تواجد المؤسسة، و من الخصوصية التي تتميز بها المرأة المقاولات كذلك في الولاية أن مستوى التعليم، يكون متوسط، بالتالي نجد أن أغلبية المقاولات ما يقارب 60٪ يعتمدن على الخبرة المهنية في تسيير المؤسسة أو على الاحتكاك بأصحاب المهنة أو التراث العائلي، وهذا حتى في المقاولات التي انشئت بمساهمة ansej، الأمر الذي يرجع إلى كون معظم النساء حاملات الشهادات العليا تتجهن الى الوظائف العامة.

المقاولات النسائية ونماذج التسيير

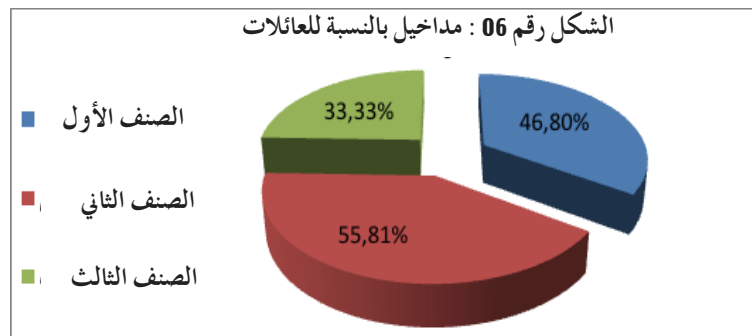
إن معظم النساء المقاولات التي شملتهن الدراسة ليس لديهن دراية كافية عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع (خاصة في مجال التسويق)، حيث حوالي من المشاريع مبنية على أساس دراسات مبدئية. أما بالنسبة لتمويل هذه المؤسسات، أثبتت الدراسة أنها تعتمد أساسا على الموارد الذاتية حيث تمثل في المتوسط أكثر من 78٪ من مصادر المؤسسات في العينات، أما النسبة الباقية فهي تنقسم بين القروض العائلية والزبائن والموردين، كما نجد أن هناك نقصا كبيرا في دعم البنوك لهذه المؤسسات فقد اقتصر تقديم القروض على المؤسسة المنشأة من الوكالتين ANSEJ و Cnac حتى هذه المساعدة تتم بصعوبة، وبالتالي رأس مال التشغيل ونطاق السوق تمثل كالتالي :



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بيانات مديرية التشغيل 2013

مساهمة المقاولة النسائية في التنمية على مستوى الولاية

أوضحت الدراسة أن المقاولة النسائية لها دور في التنمية المحلية وذلك على مستوى تخفيف البطالة وعلى مستوى الرفع من الدخل العائلي، فبالنسبة لهذه الأخيرة وجدنا في دراستنا أن أكثر من 45.3% من العائلات تعتمد اعتمادا كلياً أو شبه كلي على مداخيل المؤسسات (أي تعتبر مصدر قوت لهذه العائلات) باعتبارها مؤسسة عائلية ترتفع خاصة في المؤسسة المدعمة من طرف الوكالة ANSEJ كون هذا النوع أسس من طرف نساء شابات بطالات، تتوزع هذه النسبة كالتالي :



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بيانات مديرية التشغيل 2013

أما بالنسبة لمحاربة البطالة، فنجد المؤسسات النسائية تشارك في خلق عدد مهم من مناصب العمل إلى جانب المؤسسات المشأة من طرف الرجال، فالمؤسسات غير الرسمية، 14 امرأة يملكن مؤسسات فردية (0 اجير) منها مؤسستان لديهما شركاء عددهم الكلي 4 أفراد أما الباقية يوظفون (1-5) عمال تنقسم إلى 7 مؤسسات فردية و9 عائلية (1-3 شركاء) عددهم الكلي 14 شريك والبد العاملة فيها تبلغ 20 عامل أغلبهم نساء ، ما يعني أن هذه العينة تشارك في خلق 59 منصب عمل، أما بالنسبة للمؤسسات شبه الرسمية 14 مؤسسة فردية والباقية 16 مؤسسة توظف 32 عاملا منها 5 مؤسسات فردية والباقي لديهم شركاء (1-3 شريك) وبالتالي ساهمت في خلق

70 منصب عمل. و كنتيجة لذلك وجدنا ان المقاوله النسائية في العينة (1 و 2) قد ساهمت في خلق 129 منصب عمل ملاك و عمال معظمهم نساء.

الصعوبات والتحديات التي تواجه المقاوله النسائية بالولاية :

أثبتت الدراسة الميدانية للأنواع الثلاثة، أن المقاوله النسائية تعاني صعوبات وتحديات تحد من تطورها، حيث أن كل مؤسسة تواجه مشكلا، على الأقل هناك 42٪ تعاني من منافسة في السوق وصعوبات مع الإدارة في حين 42٪ تعاني من 3-4 مشاكل من أصل 6 مشاكل مطروحة منها 72٪ يرون أن أكثر مشكل يواجههم هو تسديد القرض و 38٪ مشكلهم الحقيقي مع الوكالة، أما النسبة المتبقية 6٪ تعاني صعوبات مع الموردين سواء ارتفاع الأسعار أو نقص التوريد بالإضافة الى صعوبات أخرى. أما بالنسبة للمقاولات النسائية غير الرسمية فتعاني من مشكلتين رئيسيتين: التمويل أي صعوبة وجود مصادر للتمويل 43.33٪ حيث نجد من خلال الأجوبة التي تحصلنا عليها أن هناك مصدر وحيد يمكن اللجوء إليه هو العائلة والأقارب، أما المشكل الثاني فيمثل 50٪ يجدن صعوبة في توزيع المنتج أو الخدمة في ظل انفتاح السوق بالإضافة الى ضعف القدرة التنافسية ليس من حيث الجودة (المقاوله النسائية عالية الجودة خاصة أنها تكون في مجال الصناعات التقليدية أو الخدمات وهي مجالات تتقنها المرأة) لكن من حيث السعر للخصائص التي تتميز بها هذه الفئة، وهناك 43.33٪ يعانون من صعوبات أخرى. فنجد نتيجة لهذا التحليل أن المقاوله النسائية تعاني من نفس الصعوبات والتحديات التي يعاني منها الرجل أما فيما يخص التحديات الخاصة بالجنس فدرجتها تختلف حسب طبيعة المرأة المسيرة (شخصيتها) وحسب المحيط سواء الذي تعيش فيه المرأة ومحيط المؤسسة (المكان والمجال).

الخلاصة :

على ضوء ما تم التطرق إليه من تحاليل ودراسات حول حقيقة المرأة المقاوله في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن المقاوله النسائية تختلف في تسيير مؤسساتها التي تكون غالبا صغيرة الحجم اختلافا كبيرا عن الرجل من خلال الخصائص والمزايا التي تنفرد بها، وقد اختلف معظم الاقتصاديين في تقدير مساهمتها بسبب اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.
- قطاع المقاوله النسائية في الجزائر عرف إهمالا كبيرا في العهد الأول ما جعل معظم هذه المؤسسات تأخذ الإطار غير الرسمي، واهتمام الدولة بصفة عامة بالمقاوله كان منحصرأ بإنشاء وكالات منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وكل ما كان ينتظر منها هو تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية والتي تتمثل في تخفيف البطالة التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات.
- أما من دراستنا الميدانية للمرأة المقاوله بكل أنواعها دور كبير في خلق فرص العمل في الولاية، كما أننا وجدنا أن خصوصيتها تتحدد بالعوامل الثقافية والعقائدية (المحيط)، وتؤثر على نمو وتطوير المؤسسة وبالتالي على مساهمتها في الأهداف التنموية، كما أنها تواجه الكثير من الصعوبات (البيروقراطية، مشكلة التمويل، المنافسة الشديدة، الضرائب...)، بالإضافة إلى

الصعوبات الخاصة بالجنس وهذا يؤثر كثيرا ؛ حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى زوال بعضها خاصة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فالمؤسسة بصفة عامة والنسائية بالأخص رغم مرونتها للتغيرات والتطورات العالمية، إلا أن قدرتها التنافسية ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، لهذا لا بد من التركيز على النقاط التالية التي ندرجها في شكل توصيات :

الاهتمام بالتدريب والتكوين وتوعيتهم وتحضيرهم للمرحلة المقلبة عليها (تنمية كفاءة التشغيل)، كذلك لا بد من الاهتمام بالتكنولوجيا والطرق الحديثة في التسيير والإنتاج، خاصة أن هذه المؤسسات لا زالت تعتمد على الأدوات التقليدية.

• الاهتمام أكثر بالمؤسسات النسائية غير الرسمية والتي تعرف انتشارا واسعا في الجزائر، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى كتجربة الهند.

المراجع :

1 SOHEIL CHENNOUF : femmes entrepreneurs, femmes au foyer et femmes salaries : le cas de l'Algérie, cahier de recherche n°07-35-09 septembre 2007, p 10

2 مصدر الاحصاءات معدلات الفائدة تمويل المشاريع الصغيرة تجذب البنوك العملاقة 5 مارس 2007،
<http://www.gfusa.org>

3 PHILIP BERAUD : Qui est. l'entrepreneur ? débat autour du spectre de la théorie économique, P5-8

4 Op site, p10-12

5 Theory economics enterprises: theory de l'entrepreneur Schumpeter,
<http://www.ladocumentationfrancaise.fr/revuescollections/problemeseconomique/theories/entreprises.html>

6 ALAIN FAYOLLE : Etrepreneuriat apprendre à entreprendre , ed. Dunod Paris 2004, P 62.

7 Léna Saleh : l'intention entrepreneuriale des étudiantes cas du liban, thèse de doctorat, Université Nancy 2, 2011, p198.

8 Tracey Ann powers : les obstacles et solutions des femmes entrepreneurs des régions ressources du Québec, l'université du Québec à Trois-Rivières, 2009, p 21-23.

9 Jonathan H. Westover et order: An Exploration of social Entrepreneurship in the entrepreneurship Ero, Asia social science vol.6,n.6, June2010, 4-5 .

10 TRACEY ANN POWERS : les obstacles et les solutions des femmes entrepreneurs des régions ressourcés du Québec, 2009, Université du Québec à trois rivières, p13.

11 Safiah Abdrahmane Konuta : caractéristiques de l'entrepreneurship féminin au Mali, université du Québec Chicoutimi (UQAC), 1997, p18.

12 Abdoulaye WANE: le developpement de l'entrepreneuriat féminin au Senegal obstacles et essais de solution, sous la direction D.Marième Ndoeye, université CHEIKH ANTA DIOP DE DAKAR 2008/2009, p 125

13 : Bahija Amrhar, L'entrepreneurship féminin essai de conceptualisation, cahier de recherche 2001-04, Ecole des hautes études commerciales (HEC), Montréal, p21.

14 Hassiba Gherbi, carastiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie , 2010, univ paris est créteil, p3

15 Guide d'appui au développement de l'entrepreneuriat féminin au Maghreb, etude n°23, Association des femmes chefs d'entreprises du Maroc, p8

16 ندى قبيسي : المقاولات النسائية في المغرب العربي

<http://www.maghreb.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2005/12/23/feature-01>

17 اعداد الباحثة من مستندات مديرية التشغيل 2007 ، ولاية تلمسان ، الجزائر

18 اعداد الباحثة من مستندات مديرية التشغيل 2013، ولاية تلمسان ، الجزائر

واقع وآليات استدامة الصيد البحري في الجزائر

أ. مختار رحماني حكيمة ؛ د. بوسعدة سعيدة

جامعة الجزائر 3

الملخص :

حاولت الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة النهوض بقطاع الصيد البحري وتحقيق استدامته، لأنه يمثل أحد البدائل المطروحة للتنمية الاقتصادية بالنظر لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات. والسؤال الذي يطرح بشدة هنا، خاصة في الوقت الحالي، هو ما مدى نجاح الجزائر في تحقيق هذا الهدف ؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تستدعي الوقوف على واقع الصيد البحري في الجزائر وقياس مدى تطوره بالاعتماد على بعض المؤشرات كمؤشر نمو إنتاج الصيد البحري، ومؤشر نمو الصادرات وكذا مؤشر نمو الأسطول واليد العاملة في الصيد البحري.

رغم الإصلاحات المتعددة التي انتهجتها الجزائر للنهوض بقطاع الصيد البحري إلا أنه ظل بعيدا عن الطموحات المسطرة أين لا يزال الطلب أكثر من العرض مما زاد في ارتفاع أسعار منتجاته التي يمكن القول أنها خارج نطاق القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. وهذا يعني التفكير الجدي في إيجاد حلول واتخاذ إجراءات تضمن استدامته واستغلاله بكفاءة.

الكلمات المفتاحية : الصيد البحري، الموارد الصيدية، التنمية المستدامة ، مؤشرات قياس الاستدامة ، البرامج التنموية.

Résumé

A travers les divers programmes de développement, l'Algérie a pris en charge la promotion du secteur de la pêche maritime et de sa durabilité, car il représente l'une des alternatives les plus importantes pour le développement économique. Et la question qui se pose fortement, est ce que l'Algérie a des succès dans la réalisation de cet objectif ?

La réponse à cette question commence par l'évaluation de secteur de la pêche maritime a travers certains indicateurs comme l'indice de croissance de la production halieutique, et l'indice de croissance des exportations, ainsi que l'indice de croissance de la flotte et l'emploi.

Malgré les multiples réformes menées par le secteur afin de le promouvoir, il est toujours loin des aspirations prévu ou la demande est toujours plus que l'offre se qui a entamé une hausse de prix en dehors du pouvoir d'achats.

Cela signifie qu'il faut penser sérieusement à trouver des solutions et de mettre en œuvre des procédures pour assurer sa durabilité et l'exploitation optimale.

Mots clés : La Pêche, les ressources halieutiques, le développement durable, les indicateurs de durabilité, les programmes de développement.

عانت الجزائر في مطلع ثمانينات القرن الماضي من أزمة مالية كانت نتيجة حتمية لتراجع أسعار البترول، وفي محاولة منها للنهوض باقتصادها والخروج من التبعية للمحروقات وكذا إيجاد بديل يمتص البطالة من جهة، ويكون موردا للعملة الصعبة، فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي؛ قامت بجملة من الإصلاحات لعل أهمها توجيه الاهتمام نحو القطاعات الأخرى كالسياحة والفلاحة.

يمثل الصيد البحري أحد أهم البدائل المطروحة نظرا لما تمتلكه الجزائر من شريط ساحلي يمتد على أكثر من 1280 كلم ومسطحات مائية كبيرة إضافة إلى تنوع بيولوجي هام، فلطالما مثل هذا النشاط مصدرا هاما لتوفير الغذاء الغني بالبروتين والشغل وتحقيق المنافع الاقتصادية للسكان على مستوى العالم منذ القدم. ويقوم هذا النشاط على استغلال الثروة السمكية التي كانت تعتبر سابقا غير قابلة للنفاذ باعتبارها موارد متجددة، إلا أنه ومع تطور الأبحاث والدراسات الخاصة بها تبين أن هذه المخزونات البحرية قابلة للاستنزاف إذا استغلّت بشكل جائر، مما يستدعي تسيير عقلايا ورشيدا لها حتى تتحقق استدامتها وتزيد مساهمتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

بناء على ما سبق، ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء وزارة خاصة بالصيد البحري والموارد الصيدية، هل نجحت الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع؟

أولا - ما المقصود بالتنمية المستدامة للصيد البحري :

قبل إعطاء مفهوم التنمية المستدامة للصيد البحري ارتأينا إعطاء تعريف هذا النشاط أولا.

1- مفهوم الصيد البحري :

يقصد بالصيد البحري نشاط القبض على الأسماك التي تعيش في مجالات مائية بحرية أو إقليمية، أي كانت طبيعة مياهها¹، وهو يشمل الصيد القاري² والصيد في البحر وكذا تربية المائيات³ يكتسب هذا القطاع أهميته من خلال الدور البارز الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول عن طريق مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام ومشاركته في موازنة الميزان التجاري وإشباع الاحتياجات الغذائية للسكان وكذا خلق فرص العمل⁴.

عرفه المشرع الجزائري على أنه كل نشاط يرمي إلى قنص أو جمع أو استخراج موارد بيولوجية يمثل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب⁵.

يمكن النظر إلى الصيد البحري من خلال تعاريفه على أنه مجموعة من القطاعات الفرعية التي تختلف عن بعضها إما من حيث منطقة الصيد أو التقنيات المستعملة، أو أسباب الصيد⁶. ويشمل ثلاث أنواع رئيسية هي الصيد البحري، الصيد القاري وتربية المائيات.

من خلال تعريفنا للصيد البحري بأنواعه يتبين أنه نشاط يقوم على استغلال موارد متوفرة في الطبيعة ونفاذا يؤدي إلى توقفه وهو ما يستوجب المحافظة على استدامتها.

2- مفهوم التنمية المستدامة للصيد البحري

قبل التطرق إلى استدامة الصيد البحري، لا بد من إعطاء مفهوم للتنمية المستدامة أولاً، والتي رغم توافق الآراء حول العالم على تحقيقها، لا نجد تعريفاً دقيقاً لها وإن كانت كلها تصب في نفس المعنى، ولعل أهم تعاريفها ما يلي :

• تمثل التنمية المستدامة التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي من ناحية والمحافظة على البيئة من ناحية أخرى ؛

• وهي «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»⁷؛

• هي استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الأيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة، وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.⁸ أما المشرع الجزائري فقد عرف التنمية المستدامة بأنها التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.⁹

مما سبق نستخلص أن التنمية المستدامة تركز على ثلاث عناصر رئيسية هي :

• **العنصر الاقتصادي** : ويستند إلى مبدأ زيادة رفاهية المجتمع لأقصى حد بتحقيق احتياجاتهم من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ؛

• **العنصر الاجتماعي** : ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، ويتمثل في النهوض برفاهية الناس وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية لهم وتوفير الأمن، واحترام حقوق الإنسان ؛

• **العنصر البيئي** : ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكولوجية والنهوض بها.¹⁰

فالتنمية المستدامة تعترف بتكافل الاقتصاديات البشرية مع بيئتها، من خلال المحافظة على استقرار ومرونة النظم الأيكولوجية، والصيد البحري باعتباره نشاطاً هاماً في حياة البشر لما يوفره من رفاهية للإنسان من غذاء ودخل إضافة إلى الاحتياجات الثقافية والترفيهية، كان لا بد من تحقيق استدامته من خلال عدم الإفراط في الصيد وزيادة طاقات الإنتاج والحد من استنزاف بعض المخزونات وكذا الحد من التأثيرات الضارة لنشاط الصيد.

ولا تستطيع المصايد أن تساهم في التنمية المستدامة إلا عندما تتوفر الاستدامة لجميع عناصرها¹¹، وهناك العديد من الأهداف التي يتعين أخذها في الحسبان تحت موضوع تحقيق التنمية المستدامة للصيد البحري، ولعل أهمها استدامة حصيلة الصيد لمختلف الأصناف ؛ وضمان السلامة الطويلة الأجل للموارد ومراعاة رفاهية اليد العاملة في المصايد داخل المجتمع، إضافة إلى المحافظة على سلامة النظم الأيكولوجية البحرية لفائدة الاستخدامات والمستخدمين بما في ذلك التنوع البيولوجي والاهتمام العلمي والاستخدامات الاقتصادية.¹²

ويُقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق أهدافها كما تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالتها.¹³ وقد جُمعت مؤشرات التنمية المستدامة حسب الإطار الموضوعي، والتي أُستمدت من برنامج «MED 21»¹⁴ والمعتمدة من قبل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في أكتوبر 1999، أين تمثلت أهم مؤشرات قياس استدامة الصيد البحري في :

- عدد ومتوسط قوة سفن الصيد البحري ؛
 - تطور الإنتاج الصيدي ؛
 - نسبة السفن الجيبية في الأسطول ؛
 - وجود برامج وطنية للبيئة و/أو للتنمية المستدامة ؛¹⁵
 - قيمة الصادرات السمكية ؛
 - تطور اليد العاملة المباشرة ؛
 - نسبة منتجات الصيد البحري من الصادرات السمكية ؛
 - الاستثمار في أساطيل الصيد ومرافق التصنيع.¹⁶
- وسنقتصر في هذه الدراسة على تقييم استدامة الصيد البحري في الجزائر من خلال دراسة الإجراءات المتخذة من أجل تحقيقها إضافة إلى بعض مؤشرات تنميتها المستدامة.

ثانيا : إجراءات تنمية الصيد البحري في الجزائر :

يمتد الساحل الجزائري على طول متعرج يقارب 1280 كلم، برصيف قاري متوسط عرضه يقدر بـ 24 كلم وأكبر اتساع له يبلغ 90 كلم، وبمساحة بحرية تقدر بـ 9.5 مليون هكتار، وقد كشفت آخر دراسة لتقييم الموارد السمكية لسنة 2003/2004 عن مخزون قابل للاستهلاك يقدر بـ 187000 طن 80٪ منه من الأسماك الزرقاء في حين تقدر الثروة السمكية بـ 580000 طن، وهي من أعلى المردودات على مستوى البحر الأبيض المتوسط، في حين تتوفر ولايات غرب البلاد على أكبر احتياطي سمكي.¹⁷

هذه الإمكانيات الكبيرة عانت من الإهمال والتهميش لفترة طويلة إلى غاية عام 1999م، أين بدأ الاهتمام باستغلالها والمحافظة عليها وتجلى ذلك من خلال :

1- استقلالية قطاع الصيد البحري :

بعد معاناة مبررة، من جراء عدم الاستقرار نظرا لتعدد الهيئات الوصية عليه من وزارات مختلفة، دُعم هذا النشاط بوزارة قائمة بذاتها في ديسمبر 1999 تحت تسمية «وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية»، تداركا لوضعيته وتحقيقا لترقيته وتعزيز مكانته. وأوكل لهذه الوزارة العديد من المهام على رأسها إعداد سياسة وطنية خاصة بالقطاع والمحافظة على الثروات الصيدية وتأمينها وتسييرها واستغلالها، إضافة إلى العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب الشغل.¹⁸

2- قانون الصيد البحري وتربية الأحياء المائية :

وحتى يتسنى للوزارة تحقيق أهدافها ووضع حد للتجاوزات الممارسة على الصيد البحري، وضعت قانونا يَطر المِهنة ويحافظ على ديمومة الموارد¹⁹، ويحكم سير القطاع ويضبط كل التفاعلات التي تتم في إطاره كما يمثل مرجعية قانونية لكل نشاطاته وهو قانون الصيد البحري وتربية الأحياء المائية رقم 11/01 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 هـ الموافق لـ 03 جويلية سنة 2001م. ويحدد هذا القانون القواعد العامة لتسيير وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات وفقا للالتزامات الدولية للدولة في مجال استغلال الموارد البيولوجية وحفظها والمحافظة عليها في المياه الخاضعة للفضاء الوطني، كما يحدد في هذا الإطار المبادئ العامة والمعايير المطبقة على استعمال الموارد البيولوجية الوطنية، وكل نشاط متعلق بقطاع الصيد البحري وتربية المائيات، إضافة إلى وضع قاعدة تنظيمية للمهنة وأداء المهنيين، كما يعتبر حاجزا ردعيا لكل المخالفات والخروقات في هذا المجال²⁰.

3- تحديد الأحجام التجارية الدنيا للموارد البيولوجية المسموح صيدها وفترات غلق الصيد البحري :

أين يمنع القانون الجزائري الاصطياد في فترات ومناطق معينة وهو ما يعرف بالراحة البيولوجية وذلك بغية الحفاظ على الموارد والسماح لها بالتكاثر على الأقل مرة واحدة، وأيضا بهدف نمو الأسماك الصغيرة في حاضنة معينة، إضافة إلى وضع عقوبات صارمة لكل من يخالفها مع إعداد نسب للصيد الهامشي، وتختلف الأحجام والفترات من صنف لآخر حسب فترات تكاثرها ومن أمثلتها :

- لا يسمح في حالة صيد التونة الحمراء التي يقل حجمها عن 115 سم أو وزنها عن 30 كغ إلا بنسبة لا تتجاوز 8٪ من الصيد الثانوي²¹؛

- منع صيد سمك أبو سيف الطويل من الفترة الممتدة من 15 فيفري إلى 15 مارس والفترة الممتدة من 01 أكتوبر إلى 30 نوفمبر²²؛

- بالنسبة للأسماك كثيرة الترحال (على غرار السردين، التونة الزرقاء، لاتشا...) فيمنع صيدها من 01 يونيو إلى 31 ديسمبر ليلا ونهارا بالنسبة لسفن الصيد بواسطة حبال الصنانير، ومن 01 يوليو إلى 31 ديسمبر ليلا ونهارا بالنسبة للسفن بواسطة الشباك الكيسية²³.

إضافة إلى تحديد تقنيات ووسائل الصيد المحظور استعمالها، فقد نص القانون الجزائري على منع استعمال الديناميت في الصيد وجرم مستعمله، كما منع الجيب المزدوج وكذا الشباك الجيبية التي تقل أصغر فتحة من عيونها عن 40 ملم²⁴، إضافة إلى منع استعمال الصناديق الخشبية عند بيع الأسماك لما لها من مخاطر على صحة الإنسان وتعويضها بأخرى بلاستيكية²⁵.

برامج تنمية القطاع : أو برامج الإصلاح كان الهدف منها استدراك الوضع وإعادة تأهيل وتفعيل دور القطاع كركيزة من ركائز الاقتصاد، وتمثل في :

أ- المخططات الخماسية (2001-2005) :

تلخص الهدف منها في رفع معدل الاستهلاك إلى 6.2 كغ للفرد، ورفع الإنتاج إلى حوالي 230000 طن في العام، إضافة إلى زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، وتمثلت في ثلاث مخططات هي :

• **المخطط الخماسي لتربية المائيات (2001-2005) :** ويهدف إلى خلق 70000 منصب عمل مباشر وغير مباشر، إضافة إلى رفع الإنتاج من تربية المائيات إلى 30000 طن، وكذا خلق بيئة متكاملة بين عدة قطاعات هي الصيد البحري والسياحة والرياضة والزراعة والترفيه.

• **المخطط الخماسي للصيد البحري والصيد في المحيطات (2001-2005) :** وتمثلت أهم أهدافه في زيادة الإنتاج الصيدي إلى 200000 طن في العام وخلق 50000 منصب عمل دائم، كما تم تنظيم الغرفة الوطنية للصيد وتربية المائيات والمجلس الوطني للصيد البحري.

علاوة على ذلك ينص هذا المخطط على إقامة اتفاقيات مع دول الجوار المواجهة للمحيط، وتطوير أسطول متخصص بصيد التونة.

• **المخطط الخماسي لترقية الصيد الحرفي (2001-2005) :** يصبو هذا المخطط إلى تقديم الدعم لأسر الصيادين التقليديين، الفقراء والمعوزين القاطنين على طول الشريط الساحلي والمقدرين بحوالي 26000 أسرة، ويتم تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع وزارة التضامن الوطني وفقا لبرنامج مكافحة الفقر والاستبعاد، من خلال تسهيل إنشاء المشاريع الصغيرة وتعزيز صيانة وإصلاح القوارب وتوفير قطع الغيار، إضافة إلى تسهيل إجراءات الحصول على القروض من المؤسسات المالية.

ب- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للصيد البحري والموارد الصيدية (2001-2004) :

واستوحي أهدافه من المخططات الخماسية (2001-2005)، والمتمثلة في تطوير الصيد البحري وتربية المائيات، خلق فرص عمل دائمة، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، الزيادة في الإنتاج وتحسين القدرة الشرائية ومحاربة الفقر والإقصاء، تشجيع الصادرات غير النفطية والحفاظ على البيئة.

وتمثلت الإجراءات المتخذة في إطاره فيما يلي :

- تطوير وتأهيل الصيد الساحلي، الحرفي وفي أعالي البحار؛
- تهيئة شواطئ الرسو؛
- تنمية تربية المائيات والصيد القاري؛
- دعم أنشطة الإنتاج من المنبع (بناء وإصلاح وصيانة السفن، الخ) ؛
- دعم أنشطة الإنتاج من المصب (التعبئة والتغليف والترويج، والتبريد، والنقل، الخ)²⁶.

■ **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) :**

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تحسين مستوى معيشة العاملين بالقطاع وتطوير البنى التحتية²⁷

■ **المخطط الوطني لتنمية نشاطات الصيد البحري (2003-2007) :**

يرمي هذا المخطط إلى تحديد أهداف القطاع في مجال التنمية المستدامة لنشاطاته وتنفيذها، لا سيما عن طريق :

تحديد أنواع السمك المخصصة لإقامة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات والنشاطات المدمجة ؛

- رفع الإنتاج وإنشاء مناصب العمل ؛
- المحافظة على الموارد البيولوجية ؛
- ترقية الاستثمار وتشجيع الصادرات.²⁸

■ البرنامج الخماسي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009. ويهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى وإطلاق مشاريع جديدة من خلال زيادة قدرات الموانئ وتوسيع شبكة النقل إضافة إلى تحقيق الرفاهية لممتهني القطاع.²⁹

ثالثا : بعض مؤشرات تنمية المستدامة للصيد البحري في الجزائر

حاولت الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة النهوض بقطاع الصيد البحري وتحقيق استدامته، وسنحاول قياس مدى تحقق هذا الهدف من خلال بعض المؤشرات التي تم اعتمادها وفقا لمدى توفر الإحصائيات الحديثة فيها. والمتمثلة في مؤشر نمو إنتاج الصيد البحري، ومؤشر نمو الصادرات وكذا مؤشر نمو الأسطول ونمو اليد العاملة في الصيد البحري.

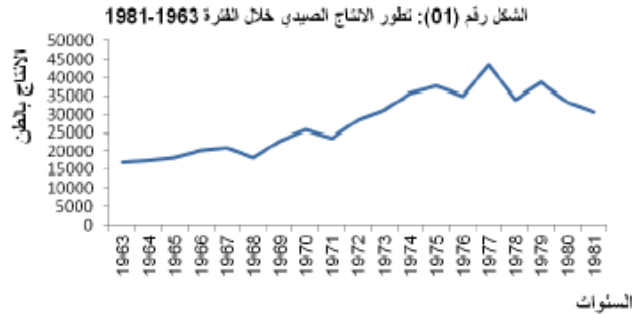
1- مؤشر نمو إنتاج الصيد البحري في الجزائر.

عرف الإنتاج السمكي بالجزائر نموا مستمرا منذ الاستقلال رغم ما يعترضه من تذبذب بين الفترة وأخرى، وهو ما يعكس الاهتمام الذي أولته له الدولة ويسمح بالوقوف على مدى نجاح السياسات والجهود المبذولة في هذا المجال، وقد مر تطور إنتاجه بثلاث مراحل أساسية هي :

المرحلة الأولى الممتدة من 1963 إلى غاية 1981 :

خلال هذه الفترة بلغ متوسط الإنتاج السمكي 28039.1 طن وبمعدل النمو يقدر بـ 4.18٪ أين حقق أقصى قيمة له في عام 1977 بـ 43475.1 طن، ويعتبر نموه ضعيف مقارنة بما تملكه الجزائر من إمكانيات ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم اهتمام الجزائر بتنمية القطاع وتطويره وهو ما ظهر في التغيير المستمر للمؤسسات الوصية عليها، من الديوان الوطني للصيد البحري في جويلية 1963 تحت وصاية وزارة التهيئة العمرانية والأشغال العمومية والنقل بإنتاج قدر بـ 16942.5 طن ثم تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الفلاحي من سنة 1964 لغاية 1968 بمتوسط يقدر بـ 19045.6، ثم الديوان الجزائري للصيد البحري التابع للوزارة المكلفة بالملاحة البحرية إلى غاية 1979 أين بلغ متوسط معدل النمو 8.03٪ ومتوسط الإنتاج 32429.53 طن.

وفي عام 1980 كانت أولى بوادر الاهتمام بالقطاع عن طريق إنشاء كتابة الدولة للصيد البحري التي كانت تابعة لوزارة النقل والصيد البحري، إلا أن ذلك لم يحسن في الإنتاج الذي انخفض بمعدل متوسط يقدر بـ 11.1٪، وهو الأمر الذي تطلب القيام بتغييرات وإصلاحات لتنميته³⁰. والشكل الموالي يوضح تطور الإنتاج وكذا معدلات النمو خلال هذه الفترة.



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

المرحلة الثانية الممتدة من 1982 إلى غاية 1999

ابتداء من سنة 1982، زاد الاهتمام بهذا القطاع من خلال إنشاء نيابة وزارة مكلفة بالصيد البحري وبدأ تطبيق المخطط الخماسي الأول وتجسد ذلك في زيادة الإنتاج³¹ بـ 11.1٪، إلا أنه عرف محطات متذبذبة، ولعل أهمها انخفاض الإنتاج بـ 19.3٪ عام 1986 نتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر جراء تراجع أسعار البترول، لكن عاد الإنتاج للتحسن في السنة المالية حيث وصل إلى 86551 طن، ثم انخفض مجددا سنتي 1988 و1989 ولعل السبب في ذلك يعود لضمه إلى وزارة الري خلال هاته الفترة، إضافة إلى حدوث اضطرابات اجتماعية عسيرة (أحداث أكتوبر 1988). كما انخفض الإنتاج بـ 21.8٪ عام 1995 و19.3٪ عام 1997 نتيجة للأوضاع الأمنية المتدهورة وانخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن تسريح العمال بسبب الإصلاحات المنتهجة آنذاك³². وهذا ما يوضحه الشكل المالي.



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

المرحلة الثالثة الممتدة من 2000 إلى غاية 2013.

بعد المعاناة التي شهدتها الصيد البحري جراء عدم الاستقرار في المؤسسات الوصية، تم إنشاء حقبة وزارية خاصة بالقطاع هي وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية سنة 2000، كما تم إصدار قانون خاص به في 8 جويلية من السنة نفسها، إضافة إلى مجموعة من النصوص القانونية المنظمة للمهنة كتحديد وسائل الصيد والأحجام التجارية الدنيا ونوعية الصناديق المستعملة في التخزين، إضافة إلى البرامج الوطنية لتشجيع الاستثمار في القطاع، وهو ما انعكست نتائجه على الإنتاج الذي عرف متوسط معدل نمو يقدر بـ 7.27٪، نتيجة لبرامج الإصلاح التي شهدتها، من المخطط 2000-2003 إضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي للصيد البحري والموارد الصيدية من 2001 إلى 2004 بارتفاع في الإنتاج الصيدي قدر بـ 113157 سنة 2000 إلى 137108 سنة 2004 بمتوسط نمو قدر بـ 9.36٪، ثم المخطط الرباعي من 2003 إلى 2007 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 اللذان ساهما في تحديث وتجديد الأسطول الصيدي الذي تضاعف عدده من 2464 سفينة سنة 1999 إلى 4532 سنة 2009 وسمح بتحقيق أقصى قيمة للإنتاج منذ الاستقلال قدرت بـ 157021 طن سنة 2006، إلا أن الإنتاج عاود الانخفاض مجددا سنة 2010 بنسبة 26.9٪ نتيجة لسوء الأحوال الجوية التي تسببت في رسو السفن في الموانئ حيث أن أكثر من 30٪ من الأسطول لم يخرج للصيد. xxx

جدول رقم 01: تطور أسطول وإنتاج الصيد البحري حسب الأصناف من 2000 إلى 2013.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأسطول الصيدى	2,552	2,692	2,898	3,292	3,643	3,984	4,179	4,442	4,445	4,532	4,191	4,327	4,414	4,580
الإنتاج الصيدى (طن)	113,157	133,623	134,320	141,528	137,108	139,459	157,021	148,843	142,035	130,120	95,168	104,008	108,207	102,220
معدل النمو للإنتاج (٪)	26	18.1	0.52	5.37	3.12	1.71	12.6	5.21	4.57	8.39	26.9	9.29	4.04	5.53

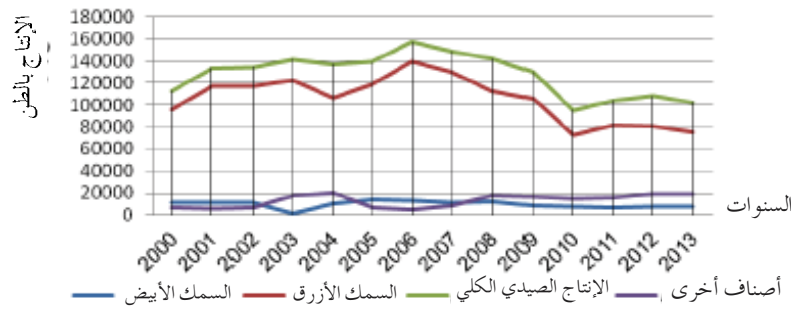
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

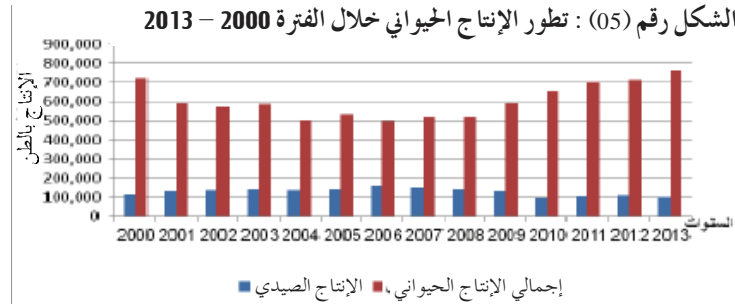
إن الزيادة في الإنتاج الصيدي ما هي إلا نتيجة لزيادة في إنتاج الأسماك الزرقاء والتي تمثل أكثر من 70٪ من إجمالي الصيد نظرا لما تزخر به الشواطئ الجزائرية من هذا الصنف، إضافة إلى النمو الذي عرفه الأسطول البحري حيث زاد عدد سفن السردن بحوالي الضعف من 643 سنة 2000 إلى 1231 سفينة سنة 2013، ويبقى الإنتاج من بقية الأصناف ضعيفا ولا يحقق متطلبات السوق، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (04) : تطور الإنتاج حسب الأصناف خلال الفترة 2000 – 2013



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية³⁴

رغم الارتفاع الذي شهده إنتاج الأسماك في الجزائر إلا أنه ظل غير كاف أين لم يمثل سوى 21٪ من الإنتاج الحيواني خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2013، وعرف أقصى نسبة له سنة 2006 ب 31.54٪ ليبدأ بالانخفاض حتى وصل إلى 13.4٪ سنة 2013، وهو ما يوضحه الشكل التالي :



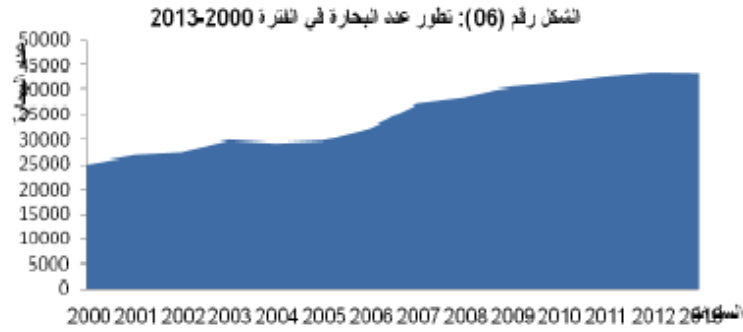
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

– الإنتاج الصيدي من الديوان الوطني للإحصائيات

– الإنتاج الحيواني جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد رقم 34، 33، 31، 29، 26 و 23.

2- مؤشر نمو اليد العاملة المباشرة

إن التطور الذي عرفه الأسطول البحري والإنتاج الصيدى صاحبه تطور في اليد العاملة بالقطاع وهو ما يبينه الشكل الموالي :



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

يبين الشكل أعلاه التطور العددي للبحارة على امتداد 14 سنة، حيث نلاحظ أن عدد البحارة انتقل من 25066 عام 2000 إلى 43469 عام 2013 أي بمعدل نمو يقدر بـ 73٪ مما يفسر الأهمية المتزايدة للتشغيل في قطاع الصيد البحري، وهو حصيلة للزيادة في الأسطول البحري الذي عرف نموًا خلال نفس الفترة يقدر بـ 79٪ نتيجة لبرامج الإنعاش الكثيرة التي عرفها القطاع خلال هذه المرحلة.

ويمثل الصيادين العدد الأكبر من البحارة بنسبة 84.7٪ سنة 2013 ثم يليهم ربان السفن بـ 10.38٪ فالميكانيكيون بـ 4.91٪.

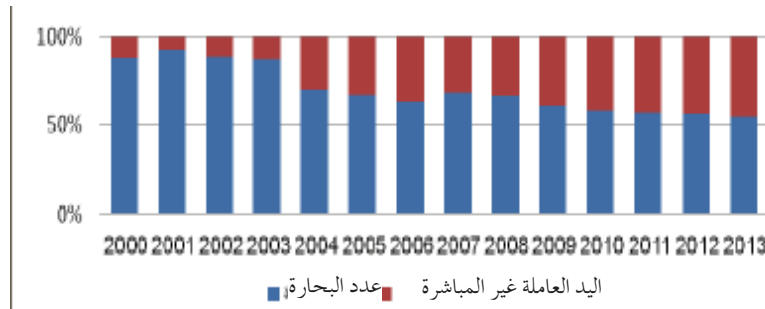
الشكل رقم (07) : توزيع البحارة حسب الصنف لسنة 2013



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

وقد صاحب تطور عدد البحارة والأسطول نمو في اليد العاملة غير المباشرة نتيجة لنمو هياكل الصيانة والتبريد ووسائل النقل المكيفة التي زادت من كبر شبكة التوزيع، أين انتقل إجمالي اليد العاملة من 28225 إلى 80000 بين سنتي 2000 و 2013، فبعد أن كانت العمالة غير المباشرة تمثل 11٪ من إجمالي العمال سنة 2000 تضاعفت لتمثل 30 ٪ سنة 2004 ووصلت إلى أقصى نسبة لها عام 2013 ب 46٪، والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (08) : نسبة اليد العاملة المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة 2000 و 2013



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

3- صادرات المنتجات السمكية :

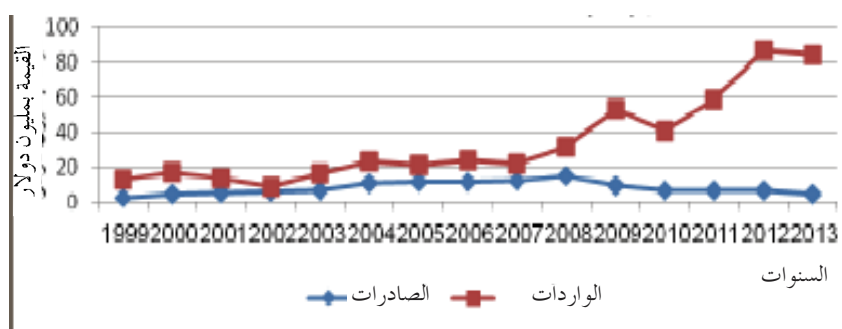
إن الزيادة في الإنتاج السمكي صاحبها تطور كمي وقيمي في صادرات الجزائر من الأسماك، خاصة مع الزيادة التي عرفت أسعار بعض الأصناف في الأسواق العالمية ما بين سنتي 1999 و 2008، ولكن عادت هذه الكميات للانخفاض نتيجة لانخفاض الإنتاج وارتفاع الطلب الداخلي عليها وتوسع شبكة التوزيع إلى المناطق الداخلية لعصرنتها وزيادة عدد الشاحنات المبردة والمجهزة لتوزيع هذا النوع من المنتجات التي وصل عددها سنة 2010 إلى 445 شاحنة.

الجدول رقم (02) : تطور صادرات الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013

السنة	الكمية (طن)	معدل النمو	القيمة (مليون دولار أمريكي)	معدل الزيادة
1999	905.42	—	2.88	—
2000	1452.06	60	4.70	63.2
2001	1647.04	13	5.35	13.8
2002	2478.67	50	5.88	9.91
2003	1851.86	25—	6.88	17
2004	2357.95	27	11.03	60.3
2005	2248.74	4.6—	11.78	6.8
2006	2109.21	6.2—	11.92	1.19
2007	2186.15	3.6	12.17	2.1
2008	3121.6	43	15.11	24.2
2009	2124.04	32—	9.65	36.1—
2010	1696	20—	6.9	28.5—
2011	1494	12—	6.7	2.9—
2012	1638	9.6	6.5	2.99—
2013	1226	25—	4.8	26.2—

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.
تشير معطيات هذا الجدول إلى تطور الصادرات السمكية من 905 طن سنة 1999 إلى 1452 طن سنة 2000 أي بمعدل نمو قدر بـ 60٪، ليصل إلى أقصى قيمة له عام 2008 بحوالي 3121.6 طن، لكنه عاد للانخفاض مجددا ليصل لأدنى قيمة له منذ عام 2000 وهي 1226 طن عام 2013.

الشكل رقم (09) :تطور صادرات وواردات المنتجات السمكية



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.

الجدول رقم (03) : تطور التجارة الخارجية للمنتجات السمكية من 1999 إلى 2013

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري للمنتجات السمكية
1999	2.88	13.17	10.29-
2000	4.7	16.9	12.2-
2001	5.35	13.88	8.53-
2002	5.88	8.97	3.09-
2003	6.88	16.54	9.66-
2004	11.03	23.11	12.08-
2005	11.78	21	9.22-
2006	11.92	24.33	12.41-
2007	12.17	21.71	9.54-
2008	15.11	31.383	16.273-
2009	9.65	53.186	43.536-
2010	6.9	40.69	33.79-
2011	6.7	58.6	51.9-
2012	6.5	86.9	80.4-
2013	4.8	84.2	79.4-

المصدر : القيم من وزارة الصيد البحري والنسب من إعداد الباحثين.

صاحب زيادة الصادرات ارتفاعا في الواردات نتيجة لزيادة الطلب الداخلي وهو ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري للمنتجات السمكية قدر بـ 80 مليون دولار سنتي 2012 و2013 على التوالي، وهو ما يوضحه الشكل والجدول أعلاه.

رابعا : الإجراءات والآليات الكفيلة بالنهوض بقطاع الصيد البحري

بناء على ما سبق ورغم كل الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض بهذا القطاع إلا أنها ظلت غير كافية، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الإصلاحات المتخذة أو عدم جدية تنفيذها، وهو ما يستوجب اتخاذ إجراءات أو آليات صارمة تكون كفيلة بالنهوض به، لعل أهمها :

إقامة المحميات البحرية : يقصد بالمحميات البحرية كل منطقة جغرافية بحرية تتمتع بحماية أفضل من المياه المحيطة بها بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي وتسيير مصائد الأسماك.^{xx} وتكون المناطق البحرية المحمية مفيدة إذا صممت بحكمة، وتم إدراجها ضمن تدابير الإدارة التقليدية لقدرات الصيد وإرساء حقوقه وتحسين انتقائيته، ويكون ذلك على النحو التالي :

- حماية الأنواع المستهدفة والضعيفة والمهددة بالانقراض ؛
- حماية صغار الأسماك الناشئة في المراحل الحرجة من حياتها وتعزيز تكاثرها ؛
- حماية الأصناف المعرضة للخطر (كالشعب المرجانية ومسطحات الطحالب والأعشاب البحرية) بتجنيبها التدهور الناتج عن الصيد بالشباك الجيية ؛

• تكون عازل حول مناطق الإباحة والتفريخ وبالتالي تحسين فرص البلاءعيط في البقاء على قيد الحياة ؛

• تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمصايد من خلال الحفاظ على التنوع وتحسين الكتلة الحيوية إضافة إلى إتاحة فرص عمل جديدة كقطاع السياحة. يتحقق ذلك إن تم إنشاءها وفق معايير علمية وإلا أدت إلى نتائج عكسية قد تدفع بالصيادين إلى النزوح وتخل بسبل العيش الساحلية.³⁶

2- الشعب الاصطناعية : تتمثل الشعب الاصطناعية في هياكل مغمورة بطواعية في البحر بهدف خلق وحماية واستعادة نظم ايكولوجية ثرية ومنوعة، ويمكن لهذه الهياكل أن تشكل لدى الحيوانات مناطق جذب وتمركز وحماية وأحيانا زيادة الكتلة الحيوية لبعض الأصناف. عادة ما تمثل هذه الشعب حلا مناسباً لانخفاض الثروة الحيوية في المناطق الساحلية، فالهدف منها زيادة إنتاجية الوسط من أجل دعم الصيد الحرفي أو الترفيهي إضافة إلى حماية الثروة السمكية والحفاظ عليها.³⁷

3- الجباية البيئية : وهي ما تفرضه الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوئين للبيئة من مختلف الضرائب والرسوم، إضافة إلى مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة.

وتقوم فكرة الجباية البيئية على نظرتين هما :

• اعتبار الضريبة البيئية كعقوبة مالية ضد التلوث ؛

• أن الموارد المتأثرة من الضرائب البيئية تستغل في محو آثار التلوث البيئي وتطوير أساليب صديقة للبيئة ؛

• منح إعفاء ضريبي مقابل تطوير تقنيات الحد من التلوث البيئي في المصانع.³⁸

وعلى الرغم من المزايا المالية التي تقدمها الجباية البيئية في مكافحة التلوث البيئي وردع المخالفين، إلا أن ما يعاب عليها أن أهدافها لن تتحقق على المستوى البعيد والمتوسط، وهو ما يتطلب تدعيمها بنظام جديد يحقق هدفه على المدى القصير ألا وهو نظام رخص التلوث.

4- رخص التلوث : المقصود بها هو أن تضع الحكومة حدا أقصى للتلوث البحري الذي يمكن للبيئة البحرية في ولاية معينة أن تمتصه، ثم تصدر رخصا للتلوث تعرض للبيع، ويقوم الملوث البحري بشراء حق استخدام جزءاً من البيئة البحرية كمستودع للتخلص من النفايات، ويعتبر هذا النظام فعالاً عن طريق تحميله سعراً عالياً مقابل الحصول على رخص الاستخدام.³⁹

5- تربية المائيات المدمجة في الفلاحة : إن زيادة الإنتاج السمكي لتحقيق الطلب الداخلي عليها لا تتحقق إلا من خلال تربية المائيات وخاصة تلك المدمجة مع الفلاحة، ويقصد بها الجمع في استعمال الماء في تربية المائيات والزراعة في أن واحد، وذلك باستعمال مياه تربية الأسماك في السقي، فتستفيد المزروعات من كمية لا بأس بها من العناصر المخصبة الناتجة

عن بقايا الطعام وفضلات الأسماك من جهة، ويستفيد مواطنو هذه المناطق من إشباع احتياجاتهم من الأسماك من جهة أخرى⁴⁰؛

6- تأطير المهنة : ويكون ذلك من خلال توفير الدعم المادي للصيادين خلال فترات غلق الصيد الأمر الذي من شأنه التخفيف من خروقات الصيد، وكذا الاهتمام بتكوين كوادر في القطاع وتشجيع الشباب على الاشتراك في هذا النشاط من خلال تقديم المساعدات المادية لهم ومتابعتهم.

الخاتمة :

رغم الإصلاحات المتعددة التي انتهجتها الجزائر للنهوض بالقطاع إلا أنه ظل بعيدا عن الطموحات المسطرة أين لا يزال الطلب أكثر من العرض وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار منتجاته ارتفاعا كبيرا، وظلت قيمة صادراته ضعيفة جدا مقارنة بالصادرات الفلاحية، كما ظل ميزانه التجاري سالبا، وهو ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات للنهوض به وكذا تعويض العجز في الإنتاج الصيدي بتربية المائيات التي أصبحت تمثل في غالبية الدول أكبر مصدر للبروتين ولخلق مناصب العمل من خلال جملة من الآليات لعل أهمها استخدام الشعب الاصطناعية والحماية البيئية للتقليل من تلوث البحار وزيادة إنتاج الأسماك وكذا حماية الأصناف المهددة.

الهوامش والإحالات

- 1- مغاري عبد الرحمان، واقع وأفاق قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وقدراته على تحسين الوضعية الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2006، ص 34-36
- 2- الصيد القاري : كل عمل يرمي الى قص أو استخراج حيوانات أو جني نباتات تشكل المياه العذبة أو الأجابة وسط حياتها العادي أو الغالب.
- 3- تربية المائيات : هي كل عمل يرمي الى تربية أو زرع موارد بيولوجية والتي يصنع الإنسان محيطا ملائما لتطورها
- 4- Abdelfattah HAMADI , «Elaboration d'un indice composite de performance du secteur de la pêche et de l'aquaculture», Les cahiers du plan, N35, Mai-Juin 2011, p30
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-11 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق ل 3 يوليو سنة 2001 يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، المادة 2 .
- 6- مغاري عبد الرحمان، مرجع سابق الذكر، ص39.
- 7- نوزاد عبد الرحمان، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعة إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 80.
- 8- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية، روما، 2001، ص 13.
- 9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المادة 4.
- 10- خباية عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 324.
- 11- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق الذكر، ص 7.
- 12- نفس المرجع السابق ص 15

- 13- بقعة شريف، العايب عبد الرحمان، «العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة- حالة الجزائر-»، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 103 .
- 14- برنامج MED 21 استأنف نفس الموضوع المعالج في مؤتمر ريو 21 (قمة الأرض) ولكن بالأخذ بعين الاعتبار خصائص منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- 15- Commission méditerranéenne de développement durable, Indicateurs pour le Développement Durable dans les régions côtières méditerranéennes, Sophia Antipolis, decembre 2002, p 38,39 et 40.
- 16- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق الذكر، ص 26
- 17- مغاري عبد الرحمان، مرجع سابق الذكر، ص 301
- 18- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري في الجزائر : الحاضر والمستقبل، 2002، ص 30.
- 19- نفس المرجع السابق، ص 59.
- 20- أعمر بوزيد أحمد، تحليل نشاط الصيد البحري دراسة اقتصادية قياسية- حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001-2002، ص 32.
- 21- جريدة رسمية رقم 20 عام 2008 مرسوم تنفيذي رقم 118-08 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1429 الموافق ل 9 أبريل سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 86-04 المؤرخ في 26 محرم عام 1425 الموافق 18 مارس سنة 2004 الذي يحدد التجارة الدولية للموارد البيولوجية .
- 22- الجريدة الرسمية رقم 31 قرار مؤرخ في 10 رجب عام 1434 الموافق 20 مايو سنة 2013 يعدل القرار المؤرخ في 23 شوال عام 1432 الموافق 21 سبتمبر سنة 2011
- 23- جريدة رسمية رقم 28 عام 2007 قرار مؤرخ في 10 صفر عام 1428 الموافق 28 فبراير سنة 2007 يحدد فترة غلق صيد الأسماك الكثيرة الترحال في المياه الخاضعة للقضاء الوطني.
- 24- جريدة رسمية رقم 30 عام 2004، قرار مؤرخ في 4 ربيع الأول صفر عام 1425 الموافق 24 أبريل سنة 2004 يضبط حدود استعمال الشباك الجيبية السطحية والشبه السطحية وشباك القاع في الزمان والمكان، المواد 5 و 6 و 7.
- 25- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 أبريل 2010، المتضمن المصادقة على النظام التقني المتعلق بمواصفات حاويات استيراد منتجات الصيد البحري وتربية المائيات ونقلها.
- 26- [http : //mpeche.gov.dz/?Plan-de-relevance](http://mpeche.gov.dz/?Plan-de-relevance)
- 27- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)، مؤتمر دولي تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، مارس 2013، ص 6.
- 28- مرسوم تنفيذي رقم 03-439 مؤرخ في 27 رمضان 1424 الموافق 22 نوفمبر 2003، يحدد شروط إعداد المخطط الوطني لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات والموافقة عليه. المادة 3
- 29- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، مرجع سابق الذكر، ص 9.
- 30- وزارة الصيد البحري، مرجع سابق الذكر، ص 37-38.
- 31- مغاري عبد الرحمان، مرجع سابق الذكر، ص 241.
- 32- بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، محاضرة، جامعة سكيكدة، عام 2001 .
- 33- مداخلة وزير الصيد البحري والموارد الصيدية عبد الله خنافو في الاذاعة الوطنية، 18 سبتمبر 2011.
- 34- انطلاقا من عام 2000 تم إدراج كلب البحر وسمك أبو سيف مع الأسماك الزرقاء.

- 35- FAO, gestion des pêches : les aires marines protégées et la pêche, direction techniques, Rome, 2012, p9.
- 36- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المناطق البحرية المحمية ومصائد الأسماك، لجنة مصائد الأسماك، الدورة 26، روما، مارس 2005، ص 3 و 4.
- 37- G.Véron et autres, les récifs artificiels : état des connaissances et recommandations, ifremer, 2008, p1 et 2.
- 38- فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010، ص 348
- 39- واعلي جمال، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث، دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص 369.
- 40- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات - المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات - 2003/2007، 2003، ص 14.